هذان هما المنهجان السياسيان المتصارعان في الساحة الفلسطينية · وقد تصارعا في المجلس الوطني الثالث عشر · وسيستمر صراعهما ، وهو صراع ايجابي ومثمر وبناء ، اذا احسنت ادارته بطريقة تسهم في اغناء الفكر السياسي الفلسطيني ، اي باستمرارهما ، دون توقف عند تخوم الاتهام والاتهام المضاد فحسب ·

النظام الاردني :

وكان الهاجس الثالث في المجلس موضوع المفاوضات مع النظام الاردني ، والتخوف من ان تكون هذه المفاوضات رضوخا من قيادة المنظمة للضغط العربي الذي تواجهه ، والذي يستهدف مصادرة حق تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني لصالح النظام الاردني· والذي يستتبع نتيجة لذلك أمرين :

اولا : الموافقة على فكرة الوفد العربي الموحد لمؤتمر جنيف ، اذا عقد هذا المؤتمر ·

ثانيا : الموافقة على «مشروع المملكة المتحدة» بديلا عن شعار السلطة الوطنية الذي اقره المجلس الوطني في دورته السابقة ·

وقد حسمت هذه القضية بضجة اقل بكثير من الضجة التي احاطت بالقضايا الاخرى التي نوقشت في المجلس · وكان حسمها من خلال التأكيد على ان هذه المفاوضات تتم ، من وجهة نظرنا ، حسب قرارات قمة الرباط ، وتطبيقا لها ، وهي لن تحمل ، من وجهة نظرنا ، اي معنى مخالفا لذلك · وبالنسبة للمخاوف النابعة من هذا التفاوض (الوفد الموحد ، ومشروع المملكة المتحدة) ، فقد جرى توضيح الموقف منهما في القرارات السياسية ، دون اشارة الى موضوع المفاوضات مع الاردن بالذات وحين تجاهلت القرارات التطرق الى موضوع الاردن بالاسم ،كانت تشير بذلك الى ان المفاوضات مع الاردن موضوع سياسي طارىء ، قد ينجح وقد يفشل ، ولكنه لا يرقى الى مستوى تسجيله كبند ملزم من بنود خطة العمل الفلسطيني في المرحلة المقبلة ·

وبازالة هذه المخاوف يبقى ان نشير الى حجة اساسية اثيرت ضد مبدأ المفاوضات مع النظام الاردني ، وليس ضد المخاوف المرتبطة بهذه المفاوضات فقط · وكانت هذه الحجة تقول ان التفاوض مع النظام الاردني يشكل خروجا عن قرارات المجلس الوطني السابق ، الذي دعا الى تشكيل جبهة وطنية فلسطينية ـ اردنية تعمل لانشاء نظام وطني ديمقراطي بديلا للنظام الملكي الراهن ·

وهذه الحجة صحيحة · كما ان القول بان قيادة منظمة التحرير قد خالفت قرارا من قرارات المجلس ، صحيح ايضا ·

ولكن لا بد هنا من توضيح نقطتين :